

ملاحظات على قرارات مجلس الوزراء الأخيرة

2020 / 5 / 31

المحامي فهد مبارك المطيري

تم السماح للمطاعم والمقاهي بالبيع السفري دون جلوس، كما تم السماح لمعارض السيارات والكراجات بممارسة نشاطهم والأنشطة الصناعية والجمعيات والبقالات والمواصلات والاتصالات. في الوقت الذي فرضوا الحظر الكلي والحصار على مناطق "حولي وميدان حولي والنقرة والفروانية (أحياء الوافدين) والجليب والمهولة" ونسوا أن جميع العاملين في الأنشطة التي سمح بها سألقة الذكر، جميعهم يسكنون المناطق التي تم الحظر الكلي عليها؛ فكيف سيتم مباشرة تلك الأنشطة؟ والعاملون بها ممنوعون من مغادرة مناطق سكنهم!!

ومن ناحية أخرى كيف سيكسب الوافدون قوت يومهم وهم محجوزون في شققهم. ولا يسمح لهم بالخروج من منطقة سكنهم الى المناطق التي يعملون فيها أو يرتزقون. وكأن الأمر مصادرة علي المطلوب. ولا نلوم من سارع بترك تلك المناطق التي طالها الحصار الكلي بحثا عن لقمة العيش أو الحفاظ عليها.

ومن ناحية أخرى هناك مشاريع تجارية صغيرة أو متوسطة لم يصرح لها بالعمل رغم منعها من مزاوله النشاط منذ أكثر من ثلاثة شهور ومطلوب منهم العلق ثلاثة شهور أخرى!! وتم حرمانهم من تحصيل أي دخل مع امتناع الدولة عن تعويضهم عن خسارتهم حوالي ستة شهور. وتم إحالتهم للبنوك التي فرضت شروط قاسية عليهم للاقتراض ولم تنطبق شروطهم إلا على فئة جدا قليلة وبعضاً من هذه الفئة التي توافرت فيها الشروط تم رفض طلبها!! فمن أين يدفعوا إيجارات المحال ورواتب العاملين والسائق وسكنهم! وليس هناك دخل.

أليس أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولي بالرعاية من المشاريع الكبرى التي سمح لها بالعمل؟ كان الأولى السماح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمباشرة أعمالهم مع التباعد واتخاذ الإجراءات الوقائية الصحية. فمثلا صالونات النساء ممكن أن نسمح بعاملتين في الصالون مع كرسيين متباعدين والدخول بحجز المواعيد ولا يزيد عدد الزبائن عن اثنتين في كل مرة مع المتابعة والأشراف. بدلاً من تعليق أعمالهم وتعريضهم للخسارة المحققة والأقلاس لطول مدة الأغلاق دون تعويض أو حتى إقراض.

فهل تحققت عدالة وكفالة الدولة لأمثال هؤلاء المبادرون الطامحون - التي كرّسها الدستور؟ وأين التشجيع الذي حرصت القيادة السياسية على توجيهه وتشجيعهم للعمل الحر وتنمية القطاع الخاص في كل مناسبة.